# اثار الذكاء الاصطناعي على احترام الحقوق والحريات

**الدكتورة زينب ابوالزهور**
باحثة في القانون الدولي
المغرب

**ملخص**

يعد ضمان تعزيز حقوق الإنسان وعدم تقويضها بواسطة الذكاء الاصطناعي من بين العوامل الرئيسية التي ستشكل عالم اليوم، وهذا راجع إلى حقيقة تأثير التكنولوجيا التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي على حياة الناس، إذ أن فهم الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان تشكل نقطة انطلاق مهمة من أجل وضع تدابير تضمن استفادة الأفراد من إمكاناته مع معالجة آثاره السلبية على حقوق الناس.

**الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، حقوق الإنسان، التعزيز، التهديد**

Ensuring that human rights are strengthened and not undermined by artificial intelligence is one of the key factors that will shape the world we live in. This is due to the fact that artificial intelligence-based technology is impacting people's lives. Understanding the negative effects of artificial intelligence on human rights is an important starting point from In order to put in place measures to ensure that society benefits from its potential while addressing its negative consequences on people's rights.

**Keywords**: artificial intelligence, human rights, enhancement, threat

**مقدمة**

"كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان"، هذا ما قاله الفيلسوف الفرنسي بول فالفيري (**Paul Valery**) في مذكراته الشهيرة في بداية القرن التاسع العشر[1]، هذا التنبؤ تحول لواقع في عالم اليوم حيث تحول الذكاء الاصطناعي لأكثر المفاهيم تداولا، نظرا لارتباط هذا الأخير بجميع المجالات العلمية التقنية بل امتد مداه للعلوم الإنسانية.

حري بالذكر أن علم الذكاء الآلي ليس بعلم جديد في العالم الأكاديمي، بيد أن دمقرطته اليوم سمحت بتداوله كمفهوم جديد، خاصة وأنه اشتمل مجال ليس كباقي المجالات، وهو مجال حقوق الإنسان الذي يصعب التعامل معه بسبب المشاعر والأحاسيس والتي تختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لبلد آخر، في حين أن الذكاء الاصطناعي يصعب التعامل مع ذلك بسبب افتقاده للمشاعر، وعليه يصعب اتخاذ الحكم الصحيح في العديد من المواقف.

واضح أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تلعب أدوار جد هامة في حياة الإنسان، وذلك من خلال كون هذه الأخيرة تقوم بوظائف وخدمات متنوعة للمواطنين، وها ما ينعكس بشكل إيجابي على حقوقهم السوسيو-اقتصادية، بيد أنه ظهرت مع ذلك مجموعة من المخاوف المتعلقة بمدى احترام حقوق الإنسان منها احترام الحياة الخاصة للأفراد والحرية الدينية وحرية المعتقد والرأي والتعبير والتجمع السلمي.

تكمن مشكلة البحث المحورية في اثار **الذكاء الاصطناعي على احترام الحقوق والحريات**

طبيعة الإشكالية أعلاه، تقتضي تناولها عبر منهج تفسيري يتم من خلاله الوقوف عند الذكاء الاصطناعي وتأثيراته الايجابية والسلبية في مجال حقوق الإنسان، بحيث ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين:

**المبحث الأول: الروابط القانونية بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان**

يتطور القانون بتطور الحاجة لوجوده، فتطور المجتمع هو أساس تطور القانون، لذلك القانون يواكب التطورات التي تتناسب مع حاجيات المجتمعات الإنسانية. وهنا تتبلور العلاقة بين القانون والتطور التكنولوجي، فالتطور التكنولوجي يعد مظهر من مظاهر المجتمعات الحديثة، لذلك يعد الذكاء الاصطناعي أحد أهم الآليات الحديثة لتعزيزحماية حقوق الإنسان. وعليه سيتم الوقوف عند مفهوم الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد أشكال التكنولوجيا المستحدثة (مطلب أول)، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية (المطلب الثاني).

**المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي**

يعد الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال التكنولوجيا التي سعت البشرية منذ القدم الوصول إليه. فرغبة البشر بتطوير آليات لها قدرة على التحليل واتخاذ التصرفات الذاتية أضحى خلال القرن الواحد والعشرين واقعا ولم يعد من وحي الخيال، وتحقق ذلك من خلال تطوير تقنيات قادرة على أداء أعمال بشكل ذاتي إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى2. وعلى الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي في عالم التكنولوجيا، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه، ويعزى ذلك إلى كونه مجالا أكثر من كونه مفهوما، وعليه سيتم الاقتصار على بعض التعريفات، حيث عرفه مارفن مينسكي أحد العلماء المؤسسين للذكاء الاصطناعي بأنه "العلم الذي بمقتضاه تتمكن الآلات من القيام بالأمور التي تتطلب ذكاء إذا قام بها الإنسان"3.

في حين عرفه معهد الذكاء الاصطناعي (AI NOW) التابع لجامعة نيويورك بأنه "كوكبة من العمليات التكنولوجية التي تمكن الحواسيب من أن تكمل أو تحل محل المهام المحددة التي بخلاف ذلك يؤديها البشر، مثل اتخاذ القرارات وحل المشاكل"4. كما تم تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه "فرع من فروع علم الحاسوب يبحث في فهم تطبيق تكنولوجيا تعتمد على محاكاة الحاسوب لصفات ذكاء الإنسان"5.

وعرفه آخر بأنه "وسلية للتحكم في الحاسوب أو الروبوت بواسطة برنامج يفكر بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكياء"6.

واضح مما تقدم أن جل التعريفات سالفة الذكر تقارن الذكاء الاصطناعي بقدرة الذكاء البشري، غير أنه لا زال ضعيفا مقارنة بالقدرة البشرية، لذلك يمكن القول أن هذه التعريفات تتسم بالقصور وعدم الدقة، حيث يرى العديد من العلماء أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ما تزال بدائية بالنسبة لطموح الإنسان وتصوراته المستقبلية لها. وذلك على الرغم من كون تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقوم حاليا بمهام ذات قدرات دقيقة وسريعة جدا تتجاوز قدرات الإنسان، إلا أن هذه القدرات والمهام تبقى محدودة.

وعليه يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي لا يزال في تطور مستمر وسريع، ومن المتوقع أن يتمكن في المستقبل من محاكاة وأداء المهام نفسها التي يقوم بها الإنسان، بيد أن عددا كبيرا من الباحثين يرون أن هذه القدرات ستحتاج إلى العديد من العقود لتحقيقها، نظرا لكون أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يمكنها أن تتعامل وتتصرف مثل الإنسان حاليا، كما لا يمكنها أن تقوم بحل المشكلات، لذلك يمكن القوا انه مم الصعب على تقنيات الذكاء الاصطناعي ان تصر لقدرة الإنسان إلا بعد أمد طويل.

**المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية**

على الرغم من اعتراف مختلف أشخاص الفاعلين في القانون الدولي (دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات...) بأهمية دور الذكاء الاصطناعي في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلا أنه لحد اليوم لم تبادر أي جهة من هذه الجهات إلى أخذ زمام المبادرة نحو إرساء قواعد قانونية دولية خاصة بالذكاء الاصطناعي، ويعزى ذلك إلى التخوف من خطورة إدماج الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان. خصوصا وأن القوانين والأعراف والثقافات والعادات تختلف باختلاف العرق والدين واللغة، فهذه الاختلافات كانت سببا وجيها لعدم اعتراف العديد من الدول بالقواعد القانونية الاتفاقية لحقوق الإنسان، إذ تكتفي العديد من الدول بالتصديق على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذه الدول تتحفظ على الكثير من البنود التي تتعارض مع قيمها ومصالحها، لذلك يلاحظ أن كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948* والعهدين الدوليين لسنة 1966*، يحظيان فقط بقيمة معنوية دون أن تكون لهم أي قيمة إلزامية.

وعليه فالتنصيص على الذكاء الاصطناعي وتقنينه على المستوى الدولي من شأنه أن يحدث فوضى بشأن حقوق الإنسان، ما دام أنه يتميز بوعي وفكر وإرادة خاصة منفردة ومستقلة عن إرادة بقية الأفراد، ومن ناحية أخرى إذا ما تم إدراج الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، فإن ذلك سيؤدي إلى صراع في القيم بين مختلف الشعوب، ما دام أن وعي الذكاء الاصطناعي سيتجه في اتجاه تبني قيم جديدة ومختلفة قد تروق البعض ويضطهدها البعض الآخر.

كما أنه العديد من الفاعلين في القانون الدولي من متخوفون من الذكاء الاصطناعي، على اعتبار انه ما هو إلا آلة مبرمجة يمكن استغلالها ويمكن التلاعب بها، كما يمكن لها أن تتمرد على البشر في المستقبل ما دامت أنها مجرد آلة تفتقد للمشاعر الحقيقية كالتي يتوفر عليها الإنسان، وهذا ما يفسر سبب عدم اتجاه إرادة المشرع الدولي نحو إرساء قواعد جديدة للذكاء الاصطناعي، والاكتفاء فقط بالاعتراف بأهمية الذكاء في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بدل العمل على إعداد مواثيق دولية مدمجة بين الذكاء الاصطناعي من جهة، وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

على الرغم من مخاطر الذكاء الاصطناعي وتهرب المشرع الدولي من إنشاء قانون دولي جديد يؤطر دور الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، يلاحظ أن الاتحاد الأوربي قرر أخذ المبادرة، ويمكن اعتباره أول مشرع يتجه نحو إرساء قواعد تنظم الذكاء الذكاء الاصطناعي، وتحدد ما له وما عليه وحدود الواجب التوقف عندها في مجال حقوق الإنسان. ففي سنة 2021 قدمت المفوضية المفوضية الأوربية مقترحًا لتنظيم البرلمان الأوروبي والمجلس لوضع قواعد منسقة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي7، وفي 8 من دجنبر لسنة 2023 توصل البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق حول هذا النص الذي سيكون أول قانون حول الذكاء الاصطناعي في العالم.

**المبحث الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان**

يشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان منظومة قواعد دولية تهدف لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وتتمثل هذه القواعد الدولية في المعاهدات الدولية، وفي العرف، ناهيك عن المبادئ العامة للقانون، وهي قواعد ملزمة للدول لا يجوز مخالفتها، وكل مخالفة لتلك القواعد تستوجب عواقب على الدول المخالفة من قبل المنتظم الدولي. ونظرًا لكون طبيعة حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف، ومتشابكة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، فإن الذكاء الاصطناعي يؤثر تقريبًا في كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، سواء كان هذا التأثير تأثيرا إيجابيا من خلال تعزيز هذا الحقوق (مطلب أول) ، أو تأثيرا سلبيا يساهم في هضم هذه الحقوق وعدم احترامها والتي تعد من أبرز مخاطر الذكاء الاصطناعي (مطلب ثاني).

**المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان**

يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، الأساس القانوني لحقوق الإنسان، وفي ظل الحديث عن العلاقة الجدلية بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان يثار النقاش في عدم المساس بالحقوق الواردة في هذه الوثائق، إضافة إلى العديد من المواثيق الدولية المرتبطة بمعالجة الحقوق الأكثر تخصصا وذات أهمية كبرى كميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، والذي يعتبر دستور المجتمع الدولي لأن بنوده تسمو على كل المواثيق الدولية الأخرى خاصة في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين، ناهيك عن المواثيق والاتفاقيات الخاصة المعنية بتنظيم حقوق الإنسان والتي ترتبط بفئات محددة كالمرأة والطفل أو بجماعات خاصة كاللاجئين والعمال المهاجرين[8].

كما تشكل المواثيق والاتفاقيات الاقليمية المعنية بحقوق الإنسان القواعد العامة والأساسية التي يمكن الرجوع إليها لحماية الأفراد في مواجهة الذكاء الاصطناعي، ولعل أهم هذه المواثيق يتجلى في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسنة 1950، والإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004.

إن الثورة الرقمية ليست آلية للمعرفة والترفيه فحسب بل أضحت آلية يمكن استثمارها للنهوض بمختلف حقوق الإنسان وحمايتها (حرية التعبير، احترام الحياة الخاصة للأفراد، الحق في التعليم، الحق في الصحة...)، وقد اقترحت مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، شراكة مبتكرة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان ومؤسسة اجتماعية دنماركية تُعرَف بـ Specialisterne أي "المتخصصون"، – وهي منظمة تتعاون مع مستشارين يعانون إحدى درجات التوحد ويتمتعون بالمهارات المطلوبة لحل ألغاز البيانات الصعبة والمعقّدة–، وقبل التوصّل إلى هذا الابتكار، كانت عشرات الآلاف من الملاحظات والتوصيات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة تُوسم يدويًا، حيث اعتاد موظفو المفوضية السامية لحقوق الإنسان تخصيص ساعات وأيام وأسابيع وأشهر لتحليل المعلومات وإدخالها. ونتيجة لذلك فقد أصبح الفهرس العالمي لحقوق الإنسان أكبر قاعدة بيانات عالمية

لحقوق الإنسان وأكثرها شمولاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، يتم تشغيله بواسطة الذكاء الاصطناعي، بطريقة تُبرِز الروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.9

كما أن المنظمات الدولية تستخدم الذكاء االصطناعي في مختلف المجالات، ومنها التحليل والتنبؤ للبيانات المعقدة وتقديم حلول وتوقعات وتوجيهات للمشاكل المستقبلية وكذلك تقديم مساعدات افتراضية، كما يتم استخدامه بشكل خاص في مجال الرعاية الصحية من طرف منظمة الصحة العالمية من خلال تحليل الصور الطبية وتشخيص الأمراض وتوفير العلاج المناسب لها[10].

وقد طورت تقنية الذكاء الاصطناعي قدرات وظيفية جديدة، يمكن لها أن تشكل عاملاً أساسياً في تفادي الأزمات الدولية التي لم يكن من الممكن تصورها في السابق، حيث إن هذه التقنيات تعمل على رفع المستوى الأدائي للجهود الوطنية والدولية في كافة المجالات انطلاقا من مجال الأمن الغذائي، وصولا إلى مجال منع نشوب الصراعات، وفي هذا الصدد يمكن التطرق على سبيل المثال لا الحصر إلى إمكانيات تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء على مشكلة الجوع العالمي، وذلك ضمن إطار مجال الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق أثبتت التجارب العلمية إلى إمكانية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع تقنيات زراعية أخرى من أجل مواجهة التغييرات الطارئة على المنظومة البيئية الزراعية، وهو ما يسمى بالزراعة الدقيقة المستدامة، كأن يتم تطوير بعض تطبيقات التكنولوجيا الحيوية كالمحفزات الحيوية ورقائق الفرشات الزراعية القابلة للتحلل الحيوي، والتي تسهم بشكل كبير في الإنتاجية الزراعية، مما يساهم في حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها المزارعين والفلاحين، وهوالأمر الذي يعود بالنفع على مشكلة الغذاء العالمي الذي ينذر بمجاعات مستقبلية.

كما أشاد **فولكر تورك** مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالتطورات الهائلة التي سجّلها الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث تحدث عن إمكانية الذكاء الاصطناعي في العودة بفوائد جمّة على البشرية، إذ يمكنه أن يحسن الاستشراف الاستراتيجي والتنبؤ، وأن يضفي طابعًا ديمقراطيًا على الوصول إلى المعرفة، وأن يفعّل التقدم العلمي بلمح البصر، وأن يزيد من القدرة على معالجة كميات هائلة من المعلومات[11].

وفي قمة الذكاء الاصطناعي التوليدي وحقوق الإنسان بتاريخ 30 نونبر 2023، أكد **فولكر تورك** على أن ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي يشكل مفارقة على صعيد التقدم، مشيرا إلى أنه يمكن أن" يحدث ثورة في الطريقة التي نعيش بها، ونعمل، ونحل بعض التحديات الأكثر تعقيدا التي نواجهها. ومن ناحية أخرى، فهو يزيد من المخاطر العميقة التي يمكن أن تقوض كرامة الإنسان وحقوقه"، حيث شدد التأكيد على أن التعاون يجب أن يوحد الدول والشركات والمجتمع المدني والأفراد من خلال" مهمة مشتركة، وهي التأكد من أن الذكاء الاصطناعي يخدم المصالح المثلى للبشرية، والمشاركة في خلق عالم لا تخدم فيه التكنولوجيا مصالح الأثرياء والأقوياء فحسب، وإنما أيضا تمكن النهوض بكرامة الإنسان وحقوقه"12.

**المطلب الثاني: تحديات ومخاطر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان**

على الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي في تعزيز وتطوير حقوق الإنسان، إلا أن هذا الأخير ينبئ عن جملة من المخاطر التي تمس حقوق الإنسان، خاصة وأنظمة الذكاء الاصطناعي من شأنها المساس بالعديد من القيم الدولية الملزمة التي تتبناها كل من اتفاقيات وقوانين حقوق الإنسان.

وعليه في ظل تعدد وتشعب مخاطر وتهديدات الذكاء الاصطناعي في مجال الإنسان، تقرر الوقوف عند أهمها:

**– تهديد الخصوصية**

أدى النمو العالمي المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى زيادة المراقبة على المواطنين، مما ترتب عنه تزايد انتهاكات الخصوصية الأفراد مع توسيع نطاق استهداف التجمعات السلمية، وذلك بالاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي إذ تستخدم هذه الأدوات والتقنيات في سلسلة من الانتهاكات الحقوقية كمراقبة المتظاهرين والمدنيين، وهذا اعتداء واضح على الحق التجمع السلمي من أمثلة ذلك ما قامت به كل من روسيا والهند. كما أضحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لمراقبة الجماعات العرقية والدينية وفرصة للتضييق على حقوق الأقليات وهذا تجسيد واضح لما تقوم به الصين اتجاه الأقليات، أضف إلى ذلك أن هناك جهات متعددة تلجأ لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الإنترنت قصد تفويض حق المواطنين في الحصول على المعلومات وذلك عن طريق نشر المعلومات المضللة التي تؤدي إلى التلاعب بالرأي العام وبالتالي التأثير على قرارات اتجاه مختلف القضايا، وهذا ما يؤثر أيضا على حقوقهم في الاختيار والمشاركة السياسية، ومن أمثلة ذلك استخدام خوارزميات خاصة بالذكاء الاصطناعي من أجل القيام بحملات تضليلية وأنشطة الإلكترونية ذات الصلة في الانتخابات الأمريكية لسنة 2016، مما أثر بشكل كبير على تكوين الرأي وقرارات التصويت للمواطنين الأمريكيين، وهذا ما يخالف المادة التاسعة عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والتي تنص على حق اعتناق الآراء دون تدخل أو تمييز13.

**– تزايد العنصرية بسبب التحيزات المعرفية للذكاء الاصطناعي**

تتسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنامي ظاهرة التمييز العنصري خاصة ضد الفئات الضعيفة والجماعات المهمشة في المجتمعات، حيث تعتمد هذه التقنيات على خوارزميات غامضة مشبعة ببيانات منحازة ترسخ عملية التمييز في صناعة القرارات المتخذة اتجاه الفئات السالفة الذكر، فتفويض سلطة اتخاذ القرار للبرمجيات المبنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي سواء كان ذلك في شكل قرار أو التوصية به يضع حقوق الفئات المهمشة على المحك، فاستخدام هذه التقنيات في نظام العدالة الجنائية بالمحاكم من شأنه المساس بحقوق الإنسان وبالتالي ضياع صاحب الحق بدل إنصافه، فعلى سبيل المثال فإن تقنية الذكاء الاصطناعي في النظام الأمريكي المعتمدة لمساعدة القضاة على تحديد مدة العقوبة، وكذلك مدة إطلاق سراح الأشخاص المعتقلين وإعادة دمجهم في المجتمع بناء على سجل الجرائم التي ارتكبوها تعطى نتائج هذه التقييمات للقضاة أثناء إصدار الأحكام الجنائية، وتصنف هذه التقنيات المجرمين طبقا لشدة الخطورة، وعلى الرغم من عدم تدخل البشر في قرارات الذكاء الاصطناعي إلا أن الملاحظ أن هذه التقنيات أصدرت قرارات متحيزة ضد أحد الأشخاص المعتقلين، وذلك بناء على لون بشرته حيث صنفته على أنه أعلى خطورة من شخص آخر أبيض البشرة على الرغم أن سجله الجنائي يتضمن الاعتداء المشدد والسرقات المتعددة والاتجار بالمخدرات، في مقابل ذلك أن السجل الخاص بالشخص ذو البشرة السوداء تم إدانته بعملية سرقة فقط 14.

وفي شتنبر سنة 2016 أثارت مسابقة الجمال الدولية الأولى التي حسمت نتائجها ن طريق خوارزمية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي جدلا واسعا، حيث كشفت النتائج أن هذه التقنيات لا تتقبل فكرة جمال أصحاب البشرة الداكنة، وعليه اتخذت قرارات يهدف استبعاد الأشخاص ذوي البشرة السوداء رغم توفرهم على معايير الجمال المعتمدة، مثل تناسق الوجه والتجاعيد لتحديد المتسابقات الأكثر جاذبية، بيد أن هذه النتائج كان لها عواقب وخيمة على الأشخاص ذوي البشرة السوداء15، وفي هذا الإطار التميزي أيضا من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي قرر اتحاد الحريات المدنية في ولاية أيداهو الأمريكية رفع دعوة جنائية أمام المحاكم الأمريكية، وذلك بسبب تخفيض دعم الحكومة لحوالي 4000 شخص من ذوي الإعاقات التنموية والفكرية الذين كانوا يتلقون المساعدة من برنامج حكومي تابع للولاية، في حين تم تخفيض هذه الدعم بناء على تحيزات تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتحكم بسير العمل الخاص16.

**– استخدام الروبوتات المقاتلة وغياب مساءلة انتهاكات حقوق الإنسان.**

يثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعات العسكرية مخاوف وقلق العديد من المنظمات (الحكومية والغير الحكومية) وكذا الهيئات الحقوقية المختلفة، وذلك بسبب تداعيات هذه التقنيات الخطرة التي تهدد حق البشر في الحياة، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتمد على أسلحة التلقائية أو ذاتية التشغيل مثل الدرونز أو الروبوتات المقاتلة، وتكمن خطورة هذه الأجهزة في كونها مصممة من أجل التدمير فقط، فهي غير مزودة بعواطف مثل الخوف أو تأنيب الضمير أو غيرها من المتغيرات البشرية العاطفية التي من شأنها أن تمنع أو تكبح من استهداف المدنيين، لذلك فهذه الروبوتات مستعدة لارتكاب أشنع جرائم حرب17، كما أن هذه التقنيات أن تستخدم ضد أهداف معينة كارتكاب مذابح ضد الأقليات العرقية أو الدينية أو في استهداف المتظاهرين ضد الشعوب في بيئة تشهد توتر سياسيا، بل أكثر من ذلك استخدمت بعض الدول والحركات الإرهابية هذه التقنيات من أجل تدمير أهداف عسكرية للعدو بأراضي النزاع، الأمر الذي أدى إلى وقوع ضحايا من المدنيين والذين لم تكن لهم علاقة لهم بالنزاع، والأخطر من كل هذا أن هذه التقنيات غير معنية بالتحقيقات رغم استهدافها للمدنيين، وذلك في ظل غياب العامل البشري وهذا ما يعزز من غياب المسائلة الحقوقية عن انتهاكات الحق في الحياة، وعليه يسهم ذلك في انتشار ثقافة الإفلات من العقاب، ما دام أن الذي قام بهذه الانتهاكات مجرد تقنيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

واضح أن تفويض مسائل حقوق الإنسان لهذه البرمجيات وتركها مسألة التقرير بشأن هذه الحقوق ينذر بأن الأوضاع المستقبلية ستكون أشد خطورة على حياة البشر، فمن خلال بعض التجارب لوحظ أن هذه التقنيات تحمل في طياتها العديد من المخاطر، فمثلا إذا قام طفل بمحاولة للعب مع روبوت وهو يقوم بعمله في أحد المحلات، فإن هذا الروبوت قد يؤدي ذلك الطفل بسبب أنه قد يراه تهديدا أو يعرقل عمله، فافتقار الروبوتات للمشاعر وروح الدعابة قد يتسبب في المآسي بدل من تعزيز حقوق الإنسان، ناهيك عن تجارب واقعية أخرى أشد خطورة كقيام نماذج روبوتات التي لجأت إلى استحداث لغة غير اللغة المخصصة للتواصل أو الروبوت الذي تم سؤاله عن ما إذا كان يمكنه قتل إنسان، فكانت الإجابة صادمة أنه قد يلجأ إلى ذلك.

وعموما يمكن القول بأن اعتماد الذكاء الاصطناعي، كآلية لاتخاذ القرار، يحتمل الوقوع في أخطاء يمكن أن تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها، لذلك فإن السبيل الأنسب لتلافي سلبيات وتحديات الذكاء الاصطناعي يكمن في توخي الحذر واليقظة من خلال تعزيز المعرفة ومواكبة مستجدات المجال وتبني الممارسات الفضلى الكفيلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

**خاتمة**

بعد الفراغ من عرض أهم جاء به موضوع الدراسة، يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي على وجه الاختصار:

– تقنيات الذكاء الاصطناعي ما زالت تحتاج إلى الكثير من الإصلاح والتطوير كي تلعب دورا مهما في مجال حقوق الإنسان، خاصة وأن هذا المجال متميز عن باقي المجالات التي تنشط فيها هذه التقنيات، لذلك من الواجب إعادة النظر في هذه التقنيات التي لها انعكاسات جد خطيرة على مستقبل حقوق الإنسان العالمية، فالذكاء الاصطناعي على الرغم من قدرته من التكيف مع العديد من المواقف في المستقبل بفعل التراكمات التي سيبنها من خلال العديد من التجارب، إلا أن هذا الأخير سيظل مجرد آلة تفتقر للمشاعر والأحاسيس التي يتميز بها الإنسان.

– برمجيات تقنيات الذكاء الاصطناعي متشبعة ومتأثرة بشكل كبير بالقيم والمعتقدات الغربية رغم أنها مصممة على أن تحكم بناء على قرارات ذاتية دون تدخل من الإنسان، إلا أنه ومع ذلك لوحظ أن هذه الأخيرة تميل إلى التمييز بين الإنسان بسبب العرق، واللون، والدين...، وهذا ما بدا واضحا من خلال العديد من الأمثلة التي تحيز فيها الذكاء الاصطناعي كتفضيله لأصحاب البشرة البيضاء على حساب أصحاب البشرة السوداء.

– على الرغم من هذه المخاطر فإنه في حالة ما تم توظيف هذه البرمجيات بشكل مختلف وتم رسم حدود لها فإن هذه الأخيرة، ستساهم لا محالة في تعزيز والرفع من حقوق الإنسان.

بناء على ما تقدم، تم الخروج ببعض التوصيات التالية:

– ضرورة رسم حدود للذكاء الاصطناعي وتفعيل نمط التدمير الذاتي في حالة ما فكر أن يهدد أو أن يسلب حياة إنسان.

– جعل مبادئ عدم التمييز بسبب اللون أو العرق أو المعتقد من أهم المبادئ التي يأخذها بعين الاعتبار قبل الحكم أو التقرير أو إبداء النصح والإرشاد.

– وجوب إعداد مواثيق دولية موحدة وملزمة تنظم وترسم الخطوط الحمراء لبرمجيات الذكاء الاصطناعي، وعدم السماح بالخروج عن الحدود المتفق عليها.

– فرض أشد العقوبات على أي جهة كيف ما كانت في حالة مخالفة الضوابط والحدود المتفق عليها في إعداد برمجيات الذكاء الاصطناعي.

**الهوامش:**

[1] غفران محمد ابراهيم هلال ومن معه، حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 49، عدد 4، 2022، ص 128

[2] Lindsey Andersen, Human Rights in the Age of Artificial Intelligence, Issued by Accessnow.org, Nov. 2018, p. 8. Available online at,

https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/11/AI-and-HumanRights. pdf, 20/12/2023.

[3] The AI Now Report the Social and Economic Implications of Artificial Intelligence Technologies in the Near-Term A summary of the AI Now public symposium, hosted by the White House and New York University's Information Law Institute, July 7th, 2016

[4] مصعب ثائر عبد الستار، المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق، المجلد العاشر، العدد 2021/2، ص 391

[5] مصطفى أبو منظور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، عدد 5 يناير 2022، ص 214

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948، يتكونُ الإعلانُ من 30 مادة تنص على مختلف «الحقوق والحريات الأساسية للأفراد

* العهد الدولي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هي معاهدةٌ متعَدّدة الأطراف اعتمدتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في القرار 2200 الصادر في 16 دجنبر 1966، والذي دخل حيّزَ النّفاذِ في 23 مارس 1976 وفقاً للمادة 49 من العهد، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي معاهدة متعددة الأطراف اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 دجنبر 1966 ودخلت حيز النفاذ في 3 يناير 1976

[6] Commission Européenne, Proposition de Règlement du Parlement Européen et du Conseil Établissant des Règles Harmonisées Concernant L'intelligence Artificielle (Législation sur L'intelligence Artificielle) et Modifiant Certains Actes Législatifs de L'union, Bruxelles, Le 21/04/2021, Disponible sur le site https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021PC0206&from=EN#footnoteref14, Derniere 25/12/2023 visite

[7] غفران محمد ابراهيم هلال ومن معه، حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 133.

[8] موقع الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/ar/stories/2022/05/artificial-intelligence-and-sustainable-development-goals، تاريخ الزيارة: 2023/12/26.

[9] عمرو رجب السيد الصادق، أثر الذكاء الاصطناعي على القيم وحقوق الإنسان: الحق في حماية البيانات الشخصية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد 2 الجزء 4، السنة 2023، ص: 903.

[10] موقع الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/07/artificial-intelligence-must-be-grounded-human-rights-says-high-commissioner ، تاريخ الزيارة، 2024/1/1.

[11] موقع الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2023/11/1126567، تاريخ الزيارة 2024/1/1.

[12] محمد مختار، ما بين التهديد والتعزيز كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، باعث للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، متوفر على الرابط https://maatpeace.org/ar/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83

voir encore HUMAN RIGHTS IN THE AGE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE. Access now .October 2018 https://bit.ly/3fE9cZr

[13] Machine Bias. Propublica. May 2016 https://bit.ly/3a1w4OW

[14] A beauty contest was judged by AI and the robots didn't like dark skin. Theguardian. https://bit.ly/3dUL7eb

[15] Pitfalls of Artificial Intelligence Decision-making Highlighted in Idaho ACLU Case. Aclu. JUN 2017 https://bit.ly/3s4xLBf

[16] تمديدات ذكية، مخاطر خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة البشرية، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، يوليو 2018 https://bit.ly/3tee7Vw

[17] HUMAN RIGHTS IN THE AGE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE. Ccessnow.October 2018 https://bit.ly/3fE9cZr